

والمخاضة الى المصادقة الذاتية باعتبار العناصر الاتية والتي يجب ان تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لكل واحد منهم

1) ثمن المواد الاولية والمواد التابعة بدون اعتبار الاداءات

يجب لتمكين الادارة من المراقبة ايداع بوزارة الاقتصاد الوطني بطاقات معلومات فنية تخص قائمة وكميات المواد المستعملة بالنسبة للمنتوج الواحد

ويجب عند تقييم الكلفة اعتبار التغييرات الحاصلة في اسعار المواد الاولية والمواد التابعة سواء كانت بالزيادة او النقصان ، يكون اثبات هذه التغييرات بواسطة قوائم الشراء النهائية غير انه لا تاخذ بعين الاعتبار التغييرات التي هي اقل او تساوي 3% ولا يغير في هذه الحالات سعر البيع المعمول به

2) تكاليف الانتاج

يكون تقييم تكاليف الانتاج مركز على المعطيات الحقيقية للسنة المالية المنقضية وتكون هذه التكاليف من

- تكاليف الموظفين الغير الاداريين
- المواد المستهلكة (وقود ، بنزين ، مواد صيانة وتنظيف الخ ..)
- تمويل المؤسسة (ماء ، غاز ، كهرباء)
- الصيانة والتصليح
- المعدات الصغيرة
- اعتمادات تمويض المعدات ومحللات الانتاج
- مصاريف كراء محللات الانتاج
- التكاليف المالية المنجزة عن قروض الانجاز

الفصل 2 - يتم ضبط اسعار بيع المنتوجات والبضائع المصنوعة او المحولة محليا والمخاضة لنظام المصادقة الذاتية باعتبار

أ - سعر التكلفة كما تم ضبط عناصره بالفصل الاول اعلاه

ب - نسبة الارباح الخام كما تم ضبطها بقرار وزير الاقتصاد الوطني بالنسبة لمجموعات وفروع الانشطة والتركبة من المصاريف العامة والمرايبح الصافية

ج - ثمن مادة التكييف الخارجية بدون اعتبار الاداءات الموضفة على رقم المعاملات

د - الاداءات المدفوعة من طرف المؤسسة

الفصل 3 - في صورة حدوث تغيير في اسعار البيع

ينبغي ان تشمر الادارة بذلك في مدة لا تتجاوز 48 ساعة وذلك بواسطة رسالة مضمونة الوصول وتحتوي على الاسعار القديمة والجديدة مع المستندات التي تثبت ذلك

الفصل 4 - تقع معايمة المخالفات لمقتضيات هذا القرار وتبعتها وزجرها طبقا لمقتضيات القانون عدد 26 لسنة 1970 المؤرخ في 19 ماي 1970

اسعار الكلفة

امر عدد 135 لسنة 1982

مؤرخ في 27 جانفي 1982 يتعلق باسعار الكلفة واسعار بيع المنتوجات او البضائع المخاضة لنظام المصادقة الذاتية في طور الانتاج

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلاعنا على القانون عدد 26 لسنة 1970 المؤرخ في 19 ماي 1970 المتعلق باجراءات ضبط الاسعار وزجر المخالفات في المادة الاقتصادية

وعلى الامر عدد 134 لسنة 1982 المؤرخ في 27 جانفي 1982 المتعلق بانظمة ضبط اسعار المنتوجات والبضائع والخدمات وباقتراح من وزير الاقتصاد الوطني وعلى راي الحكمة الادارية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتي :

الفصل 1 - يتم ضبط اسعار الكلفة في طور الانتاج للمنتوجات او البضائع المصنوعة او المحولة محليا

**الفصل 5 - وزير الاقتصاد الوطني مكلف بتنفيذ هذا
الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية**

تونس في 27 جانفي 1982

عن رئيس الجمهورية التونسية

وبتفويض منه

الوزير الاول

محمد مزالي